

بعد تغييرزيها من الأخضر إلى الأزرق متى تنزع الداخلية الحذاء من رأسها



أدى التراجع العام في البلاد إلى تنامي الإحباط واليأس وتآجج حالة الاحتقان وأزمة الثقة من السلطة، فالمشاكل لا تزال عالقة في مكانها، والتمييز والتجنيس على حالهما، وصلاحيات المجلس المنتخب محدودة ومعطلة، وضحايا حقبة أمن الدولة السابقة لم يتم إنصافهم، وزاد من سوء الأوضاع التدهور الكبير في الوضع المعيشي، ناهيك عن الفساد المالي والإداري.

استشهاد علي جاسم بعد استخدام السلطة للقوة المفرطة

تصاعدت وتيرة المواجهة خلال الأسابيع الماضية بين السلطات وحركات الاحتجاج، بعد استشهاد الشاب علي جاسم الذي شارك في تظاهرة عصر الاثنين ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧ لإحياء ذكرى الشهداء، حيث استخدمت قوات الأمن الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع بكثافة وعاد إلى منزله متعباً يشكو من صعوبة في التنفس وتسارع في دقات قلبه وسقط شهيداً بعد وصوله بقليل.

رغم التحذيرات المتكررة التي أصدرتها المعارضة وجمعيات حقوق الإنسان حول خطورة استخدام القوة المفرطة لتفريق التظاهرات والإعتصامات ومنها الاستخدام الكثيف للقنابل الغازية المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، وضرورة السماح للاحتجاجات السلمية دون معوقات غير مقبولة، ووقع أخيراً ما تم التحذير منه وهو أن نهاية هذه السياسة غير المسئولة والإفراط في القوة هو الموت، وقد طالبت القوى الوطنية والجمعيات السياسية بالتحقيق والكشف في أسباب وفاة الشهيد من جهات محايدة ومعاينة الجناة.

ردود فعل السلطة حول استشهاد علي جاسم

وفي تسارع غير حكيم أصدرت السلطات نفياً رسمياً بعد ساعات بسيطة من استشهاد علي جاسم حول علاقتها بسبب الوفاة وأصدرت صك براءة لقوات الأمن ولم تستجب لمطالب التحقيق في الأمر واكتفت بالإشارة بأن سبب الوفاة هو هبوط في الدورة الدموية دون البحث في أسباب حدوث هذا الهبوط الحاد الذي أدى إلى وفاة شاب يبلغ الثلاثين من العمر و يتمتع بصحة جيدة ويخلو سجله الطبي من أمراض في القلب أو الدورة الدموية، وذلك مباشرة بعد استخدامها للقوة في فض الاعتصام الذي كان يشارك فيه.

تصاعد الغضب في جنازة الشهيد ومحاولة السلطة للهروب من المشكلة بخلق مشاكل أخرى

مع تراكم الإحباط من الإصلاح السياسي ويؤس

الوضع الاقتصادي، أدت ردة فعل السلطات حول وفاة الشهيد علي جاسم إلى انفجار الاحتقان والغضب الشعبي في الجنازة، وبدل معالجة المسألة والابتعاد عن التصادم مع المحتجين الغاضبين لتهدئتهم ومحاولة امتصاص غضبهم، قامت السلطات الأمنية باستخدام القوة المفرطة عبر استخدامها للقنابل الغازية المسيلة للدموع والرصاص المطاطي الذي أثار غضب المحتجين أكثر وازداد تأزم الوضع.

ظهور الميليشيات المدنية

المسلحة مع القوات الأمنية

أثناء مهاجمة القوات الأمنية العسكرية للمتظاهرين، ظهرت مع قوات مكافحة الشعب مجموعة من الأفراد مسلحين بلباس مدني وملثمين ولا تظهر من اللثام إلا أعينهم وجزء عند منطقة الفم. كانت روايات كل من تعرض لهم تُجمع على بطشهم وانتهاكهم بمن يقع تحت أيديهم وعدم وجود حدود في استخدامهم للقوة، وكان ظهورهم وما قاموا به تشكيل وإهانة سبباً آخر لتصعيد الغضب وتأزيم المشكلة.

ومع نفي السلطات لوجود هذه الميليشيات، تقوم المواقع الإلكترونية في الإنترنت بفضح حقيقة وجودهم عبر بث عدد كبير من أفلام الفيديو والصور لهم - حتى وهم ينزعون أقمعتهم ويكشفون عن وجوههم - فلا يبقى لنفي السلطات أي معنى أو قيمة غير المزيد من أزمة الثقة الموجودة أصلاً.

كسار فاتحة الشهيد وتأزيم الوضع أكثر عبر مؤامرة حرق الجيب

هيّجت قوات الأمن العسكرية والميليشيات المدنية المثلثة مشاعر المعزّين بعد استخدامها للقوة المفرطة مرة أخرى في ختام مراسم العزاء - كسار الفاتحة - على الشهيد علي جاسم. في صلافة تدفع بتأزيم وتصجير الوضع بدل معالجته وتهديته، وعلى غير عادة قوات الأمن فإنها هذه المرة استبقت إحدى سياراتها بين المحتجين الغاضبين، بينما كانت بقية السيارات التابعة لها متمركزة جميعاً - كالعادة في مثل هذه الظروف والمواقف - في الطرف المعاكس من مكان تواجد المحتجين والمتظاهرين، وهنا مكمن الغرابة، فلماذا بقيت قوات الأمن على مسافة بعيدة من الحدث تتفرج على المتظاهرين وجيب الشرطة بينهم؟ ولماذا لم تعتمد على تفريقهم بالقوة في تلك اللحظة؟ لماذا تم ترك الجيب بين المحتجين الغاضبين أصلاً؟ وهل كان فخاً ومصيدة؟

حرق الجيب وظهور قصة سرقة السلاح وبدء الهجمة على النشطاء

أعلنت السلطات الأمنية بعد احتراق الجيب عن اختفاء سلاح رشاش واحد من طراز (أم بي ٥)، وهنا تتفجر أسئلة أخرى، فالقوات الأمنية من المفترض بأنها جاءت لتفريق تظاهرة لأشخاص غير مسلحين ولم تكن ذاهبة للحرب أو مواجهة مسلحين، فما الغرض من إحضار مسدس رشاش معها للمظاهرة؟

ونعلم أيضاً مدى حرص وزارة الداخلية في توزيع الأسلحة على أفرادها، فيكون السلاح المعطى للعسكري جزءاً مرتبطاً بزيه، فتكون الأسلحة محفوظة بأحزمة في اللباس العسكري ولا تترك دون ذلك، فكيف وجد مسدس رشاش في الجيب التابع للشرطة من دون أحد؟

ولنرى الموقف مرة أخرى، تصادف وجود سيارة الجيب بالقرب من متظاهرين أدى إلى تكسيرها وحرقها، المتظاهرون في تلك اللحظة وذلك المكان هم من مختلف المشارب والمناطق جمعهم حضر للعزاء على الشهيد والاحتجاج على موته، فقط وأثناء احتجاجهم فوجئوا بالجيب بالقرب منهم، فلماذا يتم القبض على نوعية محددة فقط من الناشطين في اللجان الشعبية؟ أية مصادفة تلك التي جمعت كل هؤلاء الناشطين فقط دون غيرهم من الجماعات الأخرى في تلك اللحظة؟

لماذا لم يتم القبض على المتظاهرين مباشرة بعد حرقهم الجيب من الشارع؟، وذلك بدلا من عملية المدامات الشنيعة التي قامت بها قوات الأمن لمنازل المعتقلين والتي لا تزال ومنذ أسبوعين أعداد المعتقلين من الناشطين في ازدياد كل يوم تحت نفس التهمة، هل كان المراد من المسألة اختلاق أسباب لتصفية النشطاء والقيادات في اللجان الشعبية فقط؟

وكيف نفسر بيان الداخلية بقبضها خلال ٢٤ ساعة على من أسمتهم بسارقي السلاح، واستمرار مطاردتها حتى الآن باعتقال الناشطين تحت نفس التهمة والسبب، حتى وصل عدد